



الحفل الافتتاحي للمحكمة
الصورة: فيم فان كابلين
ICC/Wim Van Cappellen

ويتألف قضاة المحكمة حالياً من ثماني سيدات وعشر رجال، وينتمي ست من هؤلاء القضاة إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وثلاثة إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وثلاث إلى مجموعة الدول الآسيوية، وأربع إلى مجموعة الدول الأفريقية، واثنان إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية. ويحمل جميع القضاة جنسية دول أطراف في نظام روما الأساسي، ولا يجوز أن يكون منهم قاضيان من رعايا دولة واحدة.

القضاة مستقلون في تأدية مهامهم. وبالنظر إلى أنهم مطالبون بالعمل على أساس التفرغ في مقر المحكمة، فلا يجوز لهم ممارسة أي أنشطة مهنية أخرى، وحتى القضاة الذين لا يعملون على أساس التفرغ لا يجوز لهم مزاوله أي نشاط "من المحتمل أن يتعارض مع وظائفهم القضائية أو أن يؤثر على الثقة باستقلالهم". ولا يشارك القاضي في أي قضية يمكن أن يكون حياده فيها موضع شك معقول لأي سبب كان.

وينتخب القضاة رئيس المحكمة ونائبي الرئيس من بينهم. ويجوز لهيئة الرئاسة، نيابة عن المحكمة، أن تقترح زيادة عدد القضاة إن كان يعتبر ذلك أمراً ضرورياً وملائماً. وفي هذه الحالة، يقوم المسجل فوراً بتعميم هذا الاقتراح على جميع الدول الأطراف من أجل إجراء مناقشته النهائية.

ويمكن للقضاة أن يشغلوا مناصبهم لمدة تسع سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابهم. بيد أن القاضي المعين في دائرة ابتدائية أو دائرة استئناف يستمر في منصبه لإتمام أية محاكمة أو استئناف يكون قد بدأ النظر فيهما بالفعل أمام تلك الدائرة.

انتخبت جمعية الدول الأطراف في شباط/فبراير ٢٠٠٣ أول ثمانية عشر قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية، وأدى كل منهم القسم في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ في لاهاي.

لضمان استمرارية العمل في كنف المحكمة، تم في الإلتخاب الأول اختيار ثلث القضاة بالقرعة للعمل لمدة ثلاث سنوات وثلث لمدة ست سنوات وثلث لتتسع. ويجوز إعادة انتخاب القضاة الذين انتخبوا لمدة ثلاث سنوات أو أقل لمدة تسع سنوات إضافية كاملة. وقد جرت الإلتخابات التالية خلال الدورة الرابعة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في يومي ٢٦ و٢٧ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٦ والتي انتخب على أثرها ستة قضاة لمدة تسع سنوات كاملة. انتخب هؤلاء بالإقتراع السري، يفوز في الإلتخابات القضاة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات وأغلبية ثلثي الدول الأطراف الحاضرة المصوتة.

والقضاة أشخاص يتحلون بالأخلاق الرفيعة والحياد والتراثة، وتتوافر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعين في أعلى المناصب القضائية في بلادهم. وجميعهم أصحاب خبرة واسعة ذات صلة بنشاط المحكمة القضائي، وقد انتخبوا على أساس كفاءتهم الثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي، كالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويتمتع القضاة بخبرة قضائية في مسائل محددة، منها العنف إزاء النساء أو الأطفال. كما يتكلم جميعهم بطلاقة لغة واحدة على الأقل من لغتي العمل في المحكمة، وهما الإنكليزية والفرنسية.

وتراعى لدى انتخاب هؤلاء القضاة ضرورة تمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم، كما يراعى تمثيل الرجال والنساء تمثيلاً منصفاً والتوزيع الجغرافي العادل.



رئيس المحكمة الجنائية الدولية. القاضي فيليب كيرش (كندا) انتخب عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى القاضي فيليب كيرش وعين في شعبة الاستئناف.

القاضي كيرش عضو في نقابة المحامين في مقاطعة كيبيك وعين سنة ١٩٨٨ في منصب مستشار الملكة. ويمتاز بخبرة واسعة في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي العام. وفي سنة ١٩٩٨ شغل القاضي كيرش منصب رئيس اللجنة الجامعة لمؤتمر الأمم المتحدة الديبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية (مؤتمر روما). كما أنه ترأس اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٩، ٢٠٠٢). وللقاضي كيرش خبرة في القانون الدولي الإنساني تشمل شغله منصب رئيس لجنة الصياغة في المؤتمر الدولي لحماية المحني عليهم في الحرب (١٩٩٣) وكذا لجنة الصياغة في المؤتمرين الدوليين السادس والعشرين والسابع والعشرين للصلب الأحمر والهلال الأحمر (١٩٩٥، ١٩٩٩) والاجتماعات المتصلة بها. فضلاً عن ذلك، ترأس اللجنة الكندية للقانون الإنساني (١٩٩٨، ١٩٩٩) وكان عضواً في فريق المستشارين الدوليين للجنة الصليب الأحمر الدولية (٢٠٠٠، ٢٠٠٣). ويكتسب القاضي كيرش خبرة مستفيضة في تطوير القانون الجنائي الدولي ولاسيما في المسائل المتعلقة بالإرهاب. وترأس لجنة الأمم المتحدة المختصة المعنية بالقضاء على الأعمال الإرهابية (١٩٩٧، ١٩٩٩) كما ترأس مؤتمرات دولية تعالج المسائل المتعلقة بالإرهاب على نحو قمع الأعمال غير المشروعة في مجالي الطيران المدني والملاحة البحرية الدوليين. وعمل كرئيس للجنة الأمم المتحدة الخاصة التي أنشأت الاتفاقية الدولية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (١٩٩٣، ١٩٩٤). وعمل القاضي كيرش مرتين بوصفه معتمداً أمام محكمة العدل الدولية. وشارك كذلك في قضايا في التحكيم الدولي فضلاً عن أنه كان عضواً في محكمة التحكيم الدائمة (١٩٩٥، ١٩٩٩) وكتب بإسهاب عن المحكمة الجنائية الدولية وقضايا قانونية دولية أخرى.



النائب الأول للرئيس: القاضية أكوا كوينيها (غانا) انتخب عن مجموعة البلدان الأفريقية الأستاذة كوينيها لمدة تسع سنوات وعينت في الشعبة التمهيديّة.

قبل انتخاب القاضية كوينيها، كانت تشغل منصب عميدة كلية الحقوق في جامعة غانا. درّست خلال عملها في هذه الجامعة القانون الجنائي، ونوع الجنس والقانون، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي العام. كما عملت كمنسقة لبرنامج بحث أطلق عليه اسم: "المرأة والقانون في بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالإنكليزية" تناول بلداناً كغانا وسيراليون وغامبيا ونيجيريا. ألقت ثلاثة كتب والعديد من المنشورات الأكاديمية التي تعالج مواضيع كنوع الجنس والقانون، وقانون الأسرة والقانون الدولي لحقوق الإنسان. القاضية كوينيها محامية لدى محكمة غانا العليا. ولها خبرة كمحامية ومحامية مرافعة وخبرة في حقوق الإنسان والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية. كما أن لها خبرة كمديرة ومختصة في قضايا نوع الجنس والقانون، والقانون الدولي لحقوق الإنسان فضلاً عن أنها كانت عضواً في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.



النائب الثاني للرئيس: القاضي رينيه بلاتمان (بوليفيا) انتخب عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القاضي رينيه بلاتمان لمدة ست سنوات وعين في الشعبة الابتدائية

يتمتع القاضي بلاتمان بخبرة واسعة في القانون الدولي والقانون الجنائي وحقوق الإنسان. وعمل كأستاذ في القانون الجنائي والقانون الدولي. وقد حرص أثناء توليه وزارة العدل وحقوق الإنسان، على تنظيم النظام القضائي وتطويره وعلى تنفيذ ضمانات حماية حقوق الإنسان والمواطن وتعزيزها. وقد بعث مكتب متنقل للمساعدة القانونية في مجال الدفاع في المناطق الريفية كما أنشأ مكاتب معنية بحقوق الإنسان في مناطق الصراع ولاسيما في مناطق الشعوب الأصلية. وعمل القاضي بلاتمان كرئيس في مجال حقوق الإنسان والعدل التابع لبعثة الأمم المتحدة للتحقيق في غواتيمالا ومسؤول على الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان الذي وضع بموجب اتفاقات السلام. ونظراً لالتزامه ولما أنجزه من إصلاحات في مجالي حقوق الإنسان والعدالة منح القاضي بلاتمان جوائز دولية من بينها جائزة روبرت ج. ستوري الدولية عن مؤسسات ساوث ويسترن القانونية — أكاديمية القانون الأمريكي والدولي (الولايات المتحدة) — وجائزة أمريكا اللاتينية لحقوق الإنسان " موسينيور ليونيدس برانيو " عن الرابطة الأمريكية اللاتينية لحقوق الإنسان وجائزة كارل بيرتلسمان لسنة ٢٠٠١ عن مؤسسة برتلسمان (ألمانيا)، كما حصل على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة بازل (سويسرا).

القاضي جورج جوس م. بيكيس (قبرص) انتخب عن مجموعة الدول الآسيوية القاضي بيكيس لمدة ست سنوات وعُين في شعبة الاستئناف.



شغل القاضي بيكيس منصب رئيس المحكمة العليا لقبرص في الفترة ما بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤ بعد أن عمل فيها منذ ١٩٨١ كقاضٍ. وكان قبل ذلك رئيساً لمحكمة البداية في الفترة ما بين سنتي ١٩٧٢ و ١٩٨١ وقاضياً في محكمة البداية بين سنتي ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢. له مؤهلات في القانون وحقوق الإنسان والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية والقانون الجنائي الدولي. وعُين القاضي بيكيس مرتين في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ كقاضٍ خاص في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. انتخب كعضو في لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ١٩٩٨. وبصفته رئيساً للمحكمة العليا، عمل حتى سنة ٢٠٠٤ كرئيس المؤتمر الثالث عشر للمحاكم الدستورية الأوروبية.

لل القاضي بيكيس العديد من المنشورات القانونية (كتب ومقالات وتقارير). كما ألقى محاضرات وخطباً حول حقوق الإنسان وحكم القانون واستقلالية القضاء والقانون الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات والقانون العام الإنكليزي (كمثلو) وقواعد الإنصاف ومدى تطبيقها في قبرص والجوانب الأساسية في القانون القبرصي والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية والحكم الجنائي.

القاضية إيزابث أوديو بنيتو (كوستاريكا) انتخبت عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القاضية أوديو بنيتو لمدة تسع سنوات وعينت في الشعبة الابتدائية.



تمتاز القاضية أوديو بنيتو بخبرة شاملة عملية وأكاديمية في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهي أستاذة فخريّة في جامعة كوستاريكا ومتحصلة على لقب دكتوراه فخرية من جامعة سانت إدوارد سنة ٢٠٠٤. وكانت القاضية أوديو بنيتو عضوة في مجموعة كوستاريكا التابعة لمحكمة التحكيم الدائمة وذلك منذ ٢٠٠٠. شغلت من سنة ١٩٩٨ إلى سنة ٢٠٠٢ منصب نائبة الرئيس وعملت مرتين كوزيرة عدل كوستاريكا من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨٢ ومن سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٣. وكانت القاضية أوديو بنيتو من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٨٣ عضواً في اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وهي الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة للجنة حقوق الإنسان. وقد ألفت وشاركت في تأليف العديد من المنشورات في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وكانت في الفترة ما بين سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٦ المقررة الخاصة للجنة الأمم المتحدة الفرعية حول التمييز العنصري والتعصب الديني أو العقائدي وكتبت تقريراً رئيسياً حول القضاء على التمييز الديني والعقائدي ونشرته الأمم المتحدة في سنة ١٩٨٦. وفي الفترة ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٥، شغلت القاضية أوديو بنيتو منصب نائبة رئيس المحكمة الجنائية ليوغسلافيا سابقاً حيث كانت قاضية حتى سنة ١٩٩٨. وفي سنة ٢٠٠٠، انتخبت كرئيسة الفريق العامل في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

القاضية نافانيتيم بيلاي (جنوب أفريقيا) انتخبت عن مجموعة الدول الأفريقية القاضية نافانيتيم بيلاي لمدة ست سنوات وعينت في شعبة الاستئناف.



في سنة ١٩٦٧، أصبحت القاضية بيلاي أول امرأة بدأت ممارسة القانون في مقاطعة ناتال في جنوب أفريقيا وأول امرأة سوداء تعمل في محكمة عليا في بلادها. وترأست قضايا جنائية وقضايا مدنية كذلك. وبوصفها ممارسة للقانون، تولت القاضية بيلاي الدفاع على مناهضي الفصل العنصري. وعقب ذلك انتخبت الأمم المتحدة في جمعيتها العامة القاضية بيلاي كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حيث عملت ثماني سنوات أربع منها في الرئاسة. بعثت القاضية بيلاي في المحكمة خلال فترة رئاستها نفساً إيجابياً وقادتها إلى سواء السبيل. وقد مارست وكتبت في القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ولاسيما جرائم العنف الجنسي خلال الصراعات.

القاضي سانغ — هيون سونغ (جمهورية كوريا) انتخب عن مجموعة الدول الآسيوية القاضي سانغ لمدة تسع سنوات وعُين في شعبة الاستئناف.



يمتاز القاضي سانغ بتجربة عملية وأكاديمية عالية في مجال إدارة المحكمة والإجراءات الجنائية وقواعد الإثبات. أسهم، بوصفه عضوًا في اللجنة الاستشارية التابعة لمحكمة كوريا العليا ولوزارة العدل، في إصلاح نظام المنازعات القضائية ولاسيما القانون الجنائي وقانون وقواعد المحكمة للإجراءات الجنائية وعمليات المحكمة الجنائية.

يمتاز الأستاذ سانغ بتجربة في المجالات المتعلقة بالقانون الدولي ولاسيما في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

كما أن له خبرة مستفيضة مهنية وقانونية بحكم شغله منصب نائب رئيس البونيسيف/ كوريا من بين أمور أخرى. وعمل القاضي سانغ كمحام وأستاذ زائر في العديد من البلدان الأجنبية بما فيها أستراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أُلّف العديد من المنشورات في المسائل القانونية ذات الصلة.

القاضي هانس — بيتر كول (ألمانيا) انتخب عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى القاضي كول لمدة تسع سنوات وعُين رئيساً للشعبة التمهيدية.



القاضي كول محام عضو في هيئة المحامين في ألمانيا. عُين في سنة ٢٠٠٢ كسفير ومفوض وزارة الخارجية الإتحادية لدى المحكمة الجنائية الدولية. ومنذ سنة ١٩٩٦، شارك القاضي كول بوصفه رئيس الوفد الألماني في عملية المحادثات والمشاورات حول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفضلاً عن ذلك وبوصفه رئيس شعبة القانون الدولي العام التابعة لوزارة الخارجية الإتحادية (١٩٩٦ — ٢٠٠٢)، كان مسؤولاً عن عدة قضايا، تتعلق بألمانيا، عُرضت على محكمة العدل الدولية. وكتب بإسهاب عن المحكمة الجنائية الدولية وفي العديد من المجالات الأخرى من القانون الدولي العام.

القاضي مورو بوليتي (إيطاليا) انتخب عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى القاضي بوليتي لمدة ست سنوات وعُين في الدائرة التمهيدية.



كان القاضي بوليتي أستاذاً متفرغاً للقانون الدولي في جامعة ترنتو منذ عام ١٩٩٠. وكان قبل ذلك ومنذ سنة ١٩٧٦، يدرّس في جامعتي كاغلياري وأوربينو. وبوصفه المستشار القانوني للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (١٩٩٢ — ٢٠٠١)، شارك بنشاط في عملية التفاوض التي أفضت إلى اعتماد نظام روما الأساسي.

وعمل أيضاً في الوفد الإيطالي إلى اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية. وفي أثناء عمله في القضاء (١٩٦٩ — ١٩٨٣)، كان قاضياً في محكمتي أوريستانو وميلانو. وإضافة إلى ذلك، كان القاضي بوليتي نائباً للمدعي العام في محكمة ميلانو للأحداث. وفي سنة ٢٠٠١، انتخبته الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدراج اسمه في قائمة القضاة الخاصين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وبوصفه قاض ومدع عام سابق، عالج العديد من قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والعنف وإساءة المعاملة ضد النساء والأطفال. نشر القاضي بوليتي العديد من المقالات عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعن عناصر الجرائم ذات الصلة.

القاضي إركي كورولا (فنلندا) انتخب عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى القاضي كورولا لمدة تسع سنوات وعُين في شعبة الاستئناف.



القاضي كورولا حائز درجة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة أوكسفورد. شغل العديد من الوظائف البحثية في القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وعمل كأستاذ في القانون الدولي. تتضمن تجربته في عمله كقاضٍ في محكمة البداية في فنلندا يُعنى بقضايا جنائية. في الفترة ما بين سنتي ١٩٨٥ و ٢٠٠٣، عمل في خدمة وزارة الخارجية الفنلندية في العديد من الوظائف القانونية حتى أنه عُين مديراً عاماً للشؤون القانونية كما كان ممثلاً لفنلندا لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل للجماعات الأوروبية. وعُين في سنة ١٩٩١ كمستشار قانوني لدى البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك حتى سنة ١٩٩٥. تابع عن كتب التطورات التي أدت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وشارك بمهمة وعزم في المفاوضات بشأن نظام روما الأساسي (١٩٩٥ - ١٩٩٨) كرئيس للوفد الفنلندي إلى اللجنة التحضيرية وكرئيس للوفد الفنلندي إلى مؤتمر روما حول إنشاء محكمة جنائية دولية. وفي الفترة ما بين سنتي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، عمل القاضي كورولا في سترابوغ بوصفه ممثلاً دائماً لفنلندا (سفير)، فعُين على سبيل المثال رئيساً لأفرقة المقررين المعنية بحقوق الإنسان والأقليات القومية التابعة لمجلس أوروبا (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢). وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية وأسهم في منشورات وكتب مقالات في القانون الدولي بما في ذلك القضايا التي تتعلق بالجني عليهم.

القاضية فطومة دومبيلي ديارا (مالي) انتخب عن مجموعة الدول الأفريقية القاضية ديارا لمدة تسع سنوات وعُينت في الشعبة التمهيدية.



تحصلت القاضية ديارا على إجازة في الحقوق من جامعة دكار وإجازة في القانون الخاص من المدرسة الوطنية للإدارة، وهي خريجة المدرسة الوطنية للقضاء في باريس وحاصلة على دبلوم في تطبيق المعايير المحلية والدولية لحماية حقوق الإنسان. وقبل انتخابها في المحكمة الجنائية الدولية مباشرة، عملت كقاضية خاصة لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكانت قبل ذلك رئيسة إدارة الشؤون القضائية في مالي ورئيسة دائرة الجرح في محكمة الإستئناف في باماكو ورئيسة محكمة الجنابات وقاضية تحقيق ونائبة وكيل الجمهورية. تقلدت القاضية ديارا مناصب في المجتمع المدني نخص بالذكر منها نائبة رئيسة الاتحاد الدولي للمشتغلين بالمهن القانونية ونائبة رئيسة اتحاد الحقوقيات الأفريقيات ورئيسة رابطة حقوقيات مالي ورئيسة مرصد حقوق النساء والأطفال. نشرت القاضية ديارا العديد من المقالات وأجرت العديد من الدراسات واحدة منها في ثلاثة من فروع القانون: قانون الأسرة والقانون الوطني والقانون الدولي. وعملت فضلاً عن ذلك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في القانون الإنساني ومع الوكالة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية وذلك في إطار اللجنة التحضيرية لوضع مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وتعريف عناصر الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. كما شاركت في العديد من الندوات الدولية حول حقوق النساء والأطفال. وترأست اللجنة التحضيرية حول مشاركة مالي في قمة بيكين سنة ١٩٩٥.

القاضية أنيتا أوشاكا (لاتفيا) انتخب عن مجموعة دول أوروبا الشرقية القاضية أوشاكا لمدة تسع سنوات وعُينت في الشعبة التمهيدية.



انتُخبَت القاضية أوشاكا كقاضية في محكمة لاتفيا الدستورية حال إنشائها سنة ١٩٩٦، حيث عملت حتى سنة ٢٠٠٣. وكانت عضواً في الرابطة الدولية للقاضيات منذ سنة ١٩٩٧. في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦، عملت كمديرة تنفيذية لفرع اليونيسيف لاتفيا. عُينت القاضية أوشاكا سنة ٢٠٠٢ كأستاذة متفرغة في قسم القانون الدستوري لجامعة لاتفيا حيث كانت منخرطة أكاديمياً منذ سنة ١٩٧٥. وقد سبرت وأسهمت في العديد من البرامج الأساسية المتعلقة بالانتقال إلى الديمقراطية في كل من أوروبا الوسطى والشرقية. وكتبت تقارير وورقات لتعزيز حكم القانون في لاتفيا وحماية حقوق الإنسان وإصلاح القانون الإداري والقانون الدستوري وضمانات المحاكمة العادلة وإصلاح جهاز القضاء وتدريب أفراد من بين أمور أخرى.

اكتسبت بوصفها قاضية وأستاذة خبرة في القانون الدولي الإنساني والقانون العام مع تركيز خاص على حقوق النساء والأطفال. وتحصلت القاضية أوشاكا على شهادتها في القانون من جامعة لاتفيا ودرجة الدكتوراه من كلية الحقوق في جامعة موسكو الحكومية. منذ سنة ١٩٩٠، بدأت تدريبيها وبحوثها في الخارج فعملت سنة في جامعة نوتردام في الولايات المتحدة ودرست في ألمانيا في إطار زمالة دراسية في معهد ماكس بلانك وفي المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ.

القاضي السير أدريان فولفورد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
انتخب عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى القاضي فولفورد لمدة تسع سنوات وعُين في
الشعبة الابتدائية.



كان القاضي فولفورد محام منذ ١٩٧٨ ومستشاراً للملكة منذ ١٩٩٤. وهو حالياً قاضٍ في المحكمة العليا للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. وهو ذو كفاءة في القانون الجنائي وإجراءاته ويمتلك تجربة كقاضٍ ومحامٍ في الآن نفسه. وهو أيضاً ذو كفاءة في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي ولاسيما قانون حقوق الإنسان وذو خبرة واسعة في أخلاقيات القانون المهنية. واكتسب القاضي فولفورد خبرة قانونية في مجموعة كبيرة من المسائل المحددة ذات الصلة بعمل المحكمة تشمل مسألة العنف ضد النساء والأطفال وأعمال العنف الخطيرة من قبيل القتل والإرهاب؛ ولديه خبرة عملية واسعة في المسائل المتصلة بالأدلة في القضايا الجنائية ومعالجة المعلومات الحساسة بشكل يتيح حماية المجني عليهم ومن كانوا مصدر تلك المعلومات. أُلّف منشورات قانونية هامة نُشرت على نطاق واسع.

القاضية سيلفيا شتينر (البرازيل)
انتُخبت عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القاضية شتينر لمدة تسع سنوات
وعُينت في الشعبة التمهيدية.



تمتاز القاضية شتينر بخبرة شاملة في القانون الجنائي والدولي ولاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

عملت كمحامية من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٢ ومن ثم مدعية عامة إتحادية من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٩٥ في مدينة ساو باولو، البرازيل. عُينت في سنة ١٩٩٥ في محكمة الإستئناف الإتحادية حيث عملت كقاضية حتى انتخابها سنة ٢٠٠٣ في المحكمة الجنائية الدولية. وفي الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٥، كانت عضواً في مجلس السجون في ساو باولو حيث عملت ككاتبة الرئيس لمدة أربع سنوات. تحصلت القاضية شتينر على شهادتها في الحقوق من مدرسة القانون بجامعة ساو باولو. وفي سنة ١٩٩٩، تحصلت على شهادة تخصص في القانون الجنائي من جامعة برازيليا وفي سنة ٢٠٠٠، تحصلت على درجة الماجستير في القانون الدولي من مدرسة القانون بجامعة ساو باولو. وكتبت القاضية شتينر بإسهاب عن حقوق الإنسان وحقوق النساء والأطفال وعن القانون الجنائي والقانون الجنائي الدولي. والقاضية سيلفيا شتينر عضو مؤسس مشارك في المعهد البرازيلي للعلوم الجنائية وكانت نائبة مدير مجلة العلوم الجنائية البرازيلية لمدة أربع سنوات. وكانت، إضافة إلى ذلك، عضواً في رابطة القضاة البرازيليين من أجل الديمقراطية. وكانت القاضية شتينر عضواً في المجلس التنفيذي للفرع البرازيلي للجنة القانونيين الدوليين. وقدمت القاضية شتينر، بوصفها أستاذة محاضرة، دروساً ومحاضرات في أعرق الجامعات في البرازيل ومؤتمرات في أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا. وكانت القاضية شتينر عضواً في الوفد البرازيلي في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٢. كما كانت عضوة في الفريق الرسمي المعني بتنفيذ نظام روما الأساسي سنة ٢٠٠٣ في البرازيل.

القاضية كاتيرينا تريندافيولوا (بلغاريا)
انتُخبت عن مجموعة بلدان أوروبا الشرقية القاضية تريندافيولوا لمدة تسع سنوات وعُينت في الشعبة
التمهيدية.



تمتاز القاضية تريندافيولوا بخبرة واسعة في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي الدولي. كانت أستاذة في القضاء الجنائي في جامعة صوفيا منذ أتمت الدكتوراه سنة ١٩٨٤ ولها كذلك خبرة كأخصائية في حقوق الإنسان. وهي عضو في نقابة المحامين البلغارية وفي إتحاد المثقفين البلغاريين. التحقت بمهنة المحامين البلغارية سنة ١٩٩٥. وترأست القاضية تريندافيولوا الفريق العامل المعني بالتحضير لإصلاح الإجراءات الجنائية في بلغاريا لتكون في توافق مع المعايير الأوروبية والدولية وذلك من أجل إدارة فعالة للقضاء وحماية حقوق الإنسان (١٩٩٨ — ١٩٩٩). وكانت نائبة قاضي تحقيق في محكمة صوفيا المحلية (١٩٨٥ — ١٩٨٩) ومثلت بلغاريا في لجنة الأمم المتحدة للجريمة والعدالة الجنائية (١٩٩٢ — ١٩٩٤). وكانت مستشاراً لدى وزارة الشؤون الخارجية فيما يتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وعملت كخبيرة لدى وزارة العدل ووزارة الداخلية والمحكمة الدستورية ومحكمة النقض العليا والبرلمان البلغاري حيث ترأست الشعبة الجنائية للمجلس التشريعي والإستشاري. كما أنها كتبت ما يزيد عن ٧٠ من المنشورات في بلغاريا وفي الخارج في مجالات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي للإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات والقانون الدستوري.

القاضي دانيال دافيد نتاندا نسيريكو (أوغندا)
انتخب عن مجموعة الدول الأفريقية القاضي دانيال دافيد نتاندا نسيريكو لشغل منصب قضائي شاغر لمدة أربع سنوات وثلاثة أشهر وعين في الشعبة الابتدائية.



يتمتع القاضي دانيال دافيد نتاندا نسيريكو بأكثر من عشرين سنة خبرة شاملة في القانون الجنائي وفي قانون الإجراءات الجنائية. وقد مثل بوصفه محامياً أشخاصاً متهمين في قضايا جنائية ومدنية أمام محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في أوغندا منذ عام ١٩٧٢. كما عمل كمراقب محاكمات في سوازيلند سنة ١٩٩٠ وفي إثيوبيا سنة ١٩٩٦، وأعد تقارير سرية شاملة فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان الدولية. وعمل القاضي نسيريكو خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٨٤ كخبير استشاري لدى مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في وحدة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وكتب بإسهاب في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وفي حقوق الإنسان وفي القانون الدولي الإنساني. كما أنه شغل منصب أستاذ قانون في جامعة بوتسوانا منذ سنة ١٩٩٦. وقد حاز القاضي نسيريكو إجازة في القانون من جامعة شرق أفريقيا في تانزانيا وماجستير في العدالة الجنائية من جامعة هاورد وماجستير في القانون ودكتوراه في علم القانون من جامعة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

القاضية فوميكو سايغا (اليابان)
انتخبت عن مجموعة الدول الآسيوية القاضية فوميكو سايغا لشغل منصب قضائي شاغر لمدة خمسة عشر شهراً وعينت في الشعبة التمهيدية.



مثلت القاضية سايغا خلال الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ اليابان بوصفها سفيرة فوق العادة ومفوضة لدى مملكة النرويج ولدى جمهورية آيسلندا، وعملت منذ سنة ٢٠٠٥ كسفيرة مسؤولة عن شؤون حقوق الإنسان. وتمتاز القاضية بخبرة واسعة فيما يخص العلاقات التي تربط اليابان بالأمم المتحدة واهتمت اهتماماً كبيراً بمسائل حقوق الإنسان ولاسيما منها القضايا الجنسانية. وبذلت القاضية قصارى جهدها حتى يُصدّق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهذا إضافة إلى الخبرة القانونية التي تمتاز بها في المسائل الجنسانية بما في ذلك مسألة العنف ضد المرأة.

القاضي برونو كوتي (فرنسا)
انتخبت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى القاضي برونو كوتي لشغل منصب قضائي شاغر لمدة أربع سنوات وثلاثة أشهر وعين في الشعبة الابتدائية.



شغل القاضي برونو بوصفه قاض من الدرجة الأولى في فرنسا، خلال السنوات السبع الأخيرة منصب رئيس الدائرة الجنائية في محكمة النقض (محكمة الاستئناف العليا) تناول في غضون قضايا في القانون الجنائي الدولي. وشغل خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٨٤ و ١٩٩٠ منصب رئيس مديرية الشؤون الجنائية وشؤون العفو لدى وزارة العدل، وتناول المسائل المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة على الصعيد الدولي في القضايا الجنائية والمسائل المتصلة بتحديد مفهوم الجريمة ضد الإنسانية وما اتصل بها من منازعات. وعمل القاضي كوتي كذلك كناطق عام لمحكمة فرساي للاستئناف خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو ١٩٩٠ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٠؛ وكمدعي عام في محكمة باريس الاستئنافية (محكمة باريس المحلية) من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٥؛ وكمحامي ادعاء في محكمة النقض خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.